# نظرية الاختيار العقلاني ودورها في الحد من الجريمة

**د. توفيق «عزات فريد» أبو حديد**

قسم علم النفس، كلية العلوم الانسانية، جامعة الاستقلال. فلسطين

**Dr. Tawfiq "Izat fareed"Abu Hadeed**

Department of Psychology, Faculty of Humanities, Al-Istiqlal University, Palestine

tawfeek1969@gmail.com

# The Rational Choice Theory and Its Role in Crime Reduction


## Abstract:

*This study aimed to analyze the role of Rational Choice Theory in crime reduction by measuring the impact of applying its logic in strengthening general and specific deterrence, activating preventive measures, and guiding security policies. The study included an independent variable, "Application of the Logic of Rational Choice Theory," and a dependent variable, "Crime Reduction," with its five dimensions. A quantitative methodology was employed and applied to a population consisting of employees in the Palestinian security agencies in the West Bank (Police, Preventive Security, Public Prosecution), with an estimated number of approximately 14,634 male and female employees, according to the Palestinian Central Bureau of Statistics and the Palestinian Public Prosecution. A stratified random sample of 350 participants was selected. The questionnaire was adopted as the primary tool for data collection, and its validity and reliability were verified using Cronbach's Alpha coefficient. The findings revealed a statistically significant effect of applying the theory's logic in enhancing security responses to crime, with the effect being most evident in the dimensions of preventive measures and specific deterrence. The results also showed that the effect extends to include supporting security policies and improving the efficiency of preventive interventions. The study recommended incorporating the logic of Rational Choice Theory into the design of security policies, strengthening deterrence tools based on certainty, and developing security environments that reduce opportunities for crime and render it an irrational choice.*


***Keywords: Crime, Rational Choice Theory, Security Policies.***

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

## ملخص:

*هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة، من خلال قياس أثر استخدام منطق هذه النظرية في تعزيز الردع العام والخاص، وتفعيل التدابير الوقائية، وتوجيه السياسات الأمنية. وقد تضمنت الدراسة متغيرًا مستقلًا هو «استخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني»، ومتغيرًا تابعًا هو «الحد من الجريمة» بأبعاده الخمسة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقه الكمي، وطبّقت على مجتمع مكوّن من العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية (الشرطة، الأمن الوقائي، النيابة العامة)، والذين يُقدر عددهم بنحو (14,634) موظفًا وموظفة حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والنيابة العامة الفلسطينية، حيث تم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (350) مشاركًا. وتم اعتماد الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، وتم التحقق من صدقها وثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيًا لاستخدام منطق النظرية في تعزيز التعامل الأمني مع الجريمة، وكان الأثر أكثر وضوحًا في بعدي الوقاية المسبقة والردع الخاص. كما بيّنت النتائج أن الأثر يمتد ليشمل دعم السياسات الأمنية وتحسين كفاءة*

*التدخلات الوقائية. أوصت الدراسة بتضمين منطق نظرية الاختيار العقلاني في تصميم السياسات الأمنية، وتعزيز أدوات الردع القائمة على اليقين، وتطوير بيئات أمنية تقلل من فرص ارتكاب الجريمة وتجعلها خيارًا غير عقلاني.*


***الكلمات المفتاحية: الجريمة، نظرية الاختيار العقلاني، السياسات الأمنية***

## المقدمة

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيدًا وتأثيراً على بنية المجتمعات واستقرارها، حيث لا تقف آثارها عند حدود الإضرار بالأفراد فقط، بل تمتد لتقويض الثقة بالمؤسسات وتآكل النظام العام (Paternoster, 2010). وقد أدى تطور العلوم الجنائية إلى انتقال النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي من التركيز على المحددات البيولوجية والاجتماعية إلى النماذج العقلانية التي ترى في الجريمة سلوكًا هادفًا ناتجًا عن قرار واعٍ ومحسوب (Cornish & Clarke, 1987). ومن أبرز هذه النماذج، نظرية الاختيار العقلانيً التي تفترض أن الفرد يختار ارتكاب الجريمة إذا ما وجد أن العائد المتوقع يفوق الخطر أو العقوبة المحتملة (Clarke, 1995). وتستند هذه النظرية إلى مفاهيم أساسية مثل إدراك احتمالية القبض، وشدة العقوبة، وتقييم البدائل القانونية المتاحة، مما جعلها أساسًا لتصميم استراتيجيات وقائية تركز على تقليل فرص الجريمة وزيادة كلفتها (Nagin, 2013).

وفي العالم العربي، بدأ عدد من الباحثين باستخدام هذه النظرية لتفسير أنماط متكررة من الجرائم التي لا تبدو نتاج انفعالات عشوائية، بل نتيجة تخطيط عقلاني مبني على إدراك بيئة غير رادعة، وضعف في الإجراءات الأمنية (الكريميين واخرون، 2023). وقد كشفت تحليلات حديثة أن الجناة في كثير من الحالات يتصرفون استنادًا إلى إدراكهم لانخفاض احتمالات العقوبة، وتراخي الأجهزة الأمنية، ما يعزز من دوافع ارتكاب الجريمة في ظل غياب الردع الفعّال (نسيب وبوبيدي، 2023). وتبرز أهمية تبنّي نموذج الاختيار العقلاني في هذا السياق كمدخل لإعادة توجيه السياسات الأمنية نحو مزيد من الفاعلية والوقاية الاستباقية (سعيد، 2023).

### مشكلة الدراسة

رغم كثافة الجهود الأمنية والإجراءات العقابية المعمول بها في عدد من الدول العربية، إلا أن معدلات الجريمة لا تزال مرتفعة، ما يشير إلى خلل في الأساليب التقليدية التي تركز على العقاب بعد وقوع الجريمة، دون فهم مسبق لدوافعها العقلانية (Apel, 2013). فبحسب نظرية الاختيار العقلاني، فإن السلوك الإجرامي لا ينبع دائمًا من عوامل اجتماعية ضاغطة، بل قد يكون نتاجًا لتقدير مدروس للكلفة والمردود، وهو ما يتطلب تدخلًا استراتيجيًا في مستوى التخطيط الأمني (Cornish & Clarke, 1987). ويشير هذا الطرح إلى أن غياب اليقين بالعقوبة، وسهولة ارتكاب الجريمة، وغياب البدائل المشروعة، كلها عوامل تُغري الجاني باتخاذ القرار الجرمي دون تردد (Paternoster, 2010).

تعد معدلات الجريمة في الضفة الغربية مؤشرا واضحا على الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات المكافحة. ووفقا لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغ معدل الجريمة المبلغ عنها في الضفة الغربية خلال عام 2023 حوالي (1067.1) جريمة لكل (100000) نسمة، وتنوعت

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

بين جرائم القتل والسرقة والاعتداءات الجسدية والتهديدات (PCBS, 2024a). وأظهرت البيانات أن جرائم الاعتداء كانت الأكثر شيوعا حيث سُجلت (7759) حالة بمعدل (264.0) جريمة لكل (100000) نسمة، تلتها جرائم السرقة والسطو بواقع (4228) حالة وبمعدل يقارب (141.3) جريمة لكل (100000) نسمة (PCBS, 2024b). كما سُجلت (403) حالة قتل أو شروع بالقتل بمعدل (13.7) جريمة لكل (100000) نسمة. وتبرز هذه المؤشرات أن الجريمة في فلسطين ليست مجرد أحداث فردية بل هي أنماط متكررة تتطلب مقاربات وقائية واستراتيجيات أكثر فاعلية مبنية على فهم العقلانية الكامنة وراء اتخاذ القرار الإجرامي.

من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة جادة تعيد تقييم أدوات مكافحة الجريمة في ضوء منظور عقلاني يعترف بأن الوقاية تبدأ من فهم دوافع القرار الجرمي، وليس فقط من تشديد العقوبة (Clarke, 1995). وتكمن إشكالية هذه الدراسة في استكشاف مدى قدرة نموذج الاختيار العقلاني على تفسير الجرائم السائدة في السياق العربي، ومدى إمكانية تحويل مبادئ هذه النظرية إلى استراتيجيات وقائية فعالة تسهم في خفض معدلات الجريمة من الجذور (الشمري، 2021). إذ إن كثيراً من الدراسات العربية لا تزال تُقصي هذا المدخل لصالح نماذج نفسية أو اجتماعية تقليدية، رغم محدودية أثرها في تغيير السلوك الإجرامي (نسيب وبوبيدي، 2023).

## أسئلة الدراسة

أجابت الدراسة عن الأسئلة التالية:

ما دور نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة؟ ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي:

- ما دور تصور الفرد للعقوبة والفرص البديلة والتخطيط المسبق في تفسير السلوك الإجرامي وفق نظرية الاختيار العقلاني؟
- كيف تسهم مستويات الردع العام والردع الخاص والسياسات الأمنية القائمة على الردع في الحد من معدلات الجريمة؟
- ما أثر نظرية الاختيار العقلاني في تعزيز مستوى الردع العام تجاه الجريمة؟
- ما أثر نظرية الاختيار العقلاني في تحسين مستوى الردع الخاص لدى مرتكبي الجرائم؟
- ما أثر نظرية الاختيار العقلاني في تفعيل التدابير الوقائية المسبقة لمواجهة الجريمة؟
- ما أثر نظرية الاختيار العقلاني في توجيه السياسات الأمنية نحو الحد من الجريمة؟

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

## أهمية الدراسة

### الأهمية النظرية

تتجلى الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تركيزها على أحد النماذج الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، وهو نموذج الاختيار العقلاني، الذي يعيد النظر إلى الجريمة باعتبارها نتاجا لقرار عقلاني يقوم على موازنة الكلفة والعائد. وتبرز أهمية هذا الجانب في إثراء الأدبيات العلمية العربية التي ما تزال محدودة في تناولها لهذه النظرية، وذلك من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يمكن أن يُسهم في تطوير الفهم النظري للسلوك الإجرامي وربطه بعوامل الإدراك الفردي للعقوبة، وتقييم المنافع والتكاليف، والفرص البديلة، والتخطيط المسبق. وبذلك تسد الدراسة فجوة معرفية قائمة وتفتح المجال أمام دراسات لاحقة تستند إلى هذا المنظور التفسيري في مجال علم الجريمة.

### الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم دلالات عملية لصانعي القرار الأمني والنيابي، من خلال إبراز كيفية توظيف عناصر نظرية الاختيار العقلاني في تطوير استراتيجيات وقائية وأمنية أكثر فاعلية. وتتيح النتائج المرتقبة إمكان تعزيز مستويات الردع العام والردع الخاص، وتفعيل التدابير الوقائية المسبقة، إلى جانب توجيه السياسات الأمنية نحو معالجة العوامل المؤثرة في القرار الجرمي قبل وقوعه. كما تقدم الدراسة مرجعا يمكن الاستناد إليه في تصميم برامج تدريبية للأجهزة الأمنية والنيابة العامة، بما يضمن توظيف النظرية في سياسات واقعية تساهم في خفض معدلات الجريمة والوقاية منها.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة. وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف إلى دور تصور الفرد للعقوبة والفرص البديلة والتخطيط المسبق في تفسير السلوك الإجرامي ضمن إطار نظرية الاختيار العقلاني.
- بيان كيفية إسهام مستويات الردع العام والردع الخاص والسياسات الأمنية القائمة على الردع في الحد من معدلات الجريمة.
- بيان أثر نظرية الاختيار العقلاني في تعزيز مستوى الردع العام تجاه الجريمة.
- تحديد أثر نظرية الاختيار العقلاني في تحسين مستوى الردع الخاص لدى مرتكبي الجرائم.
- استكشاف أثر نظرية الاختيار العقلاني في تفعيل التدابير الوقائية المسبقة لمواجهة الجريمة.
- توضيح أثر نظرية الاختيار العقلاني في توجيه السياسات الأمنية نحو الحد من الجريمة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

### فرضيات الدراسة

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة.
- H1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في تعزيز مستوى الردع العام تجاه الجريمة.
- H1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في تحسين مستوى الردع الخاص لدى مرتكبي الجرائم.
- H1.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في تفعيل التدابير الوقائية المسبقة لمواجهة الجريمة.
- H1.4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في توجيه السياسات الأمنية نحو الحد من الجريمة.

## الإطار النظري

تُعدّ الجريمة من الظواهر الاجتماعية المعقّدة التي يتداخل في نشأتها واستمرارها مجموعة من العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وقد حفّز هذا التعقيد النظري الباحثين إلى تطوير نماذج تفسيرية متنوعة، كان من أبرزها نظرية الاختيار العقلاني التي ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين كردّ على محدودية التفسيرات البنيوية التقليدية (Cornish & Clarke, 1987). وقد شكلت هذه النظرية تحولًا في التفكير العلمي حول الفعل الإجرامي، إذ لم تعد الجريمة تُفهم بوصفها ناتجًا عن الإكراهات الاجتماعية أو الاضطرابات النفسية فقط، بل أصبحت تُقارب كفعل عقلاني قائم على قرار مدروس يتّخذه الفرد في ضوء تقديره للمنافع والمخاطر (Clarke, 1995).

ترتكز نظرية الاختيار العقلاني على افتراض مفاده أن الإنسان فاعل عقلاني، يُجري حسابات ذهنية قبل اتخاذ أي قرار، بما في ذلك قرار ارتكاب الجريمة (Paternoster, 2010). ووفق هذا المنظور، فإن الفرد لا يُقدم على الفعل الإجرامي إلا إذا كان يعتقد أن العائد المتوقع منه يفوق ما قد يتعرض له من عقوبات. وبالتالي، فإن الجريمة في هذا السياق تُصبح خياراً متاحًا ضمن مجموعة من البدائل، يختاره الفرد عندما تكون كلفته منخفضة أو غير مرئية من وجهة نظره (Apel, 2013). ويُشكل هذا الفهم أساسًا لتفسير العديد من السلوكيات الجرمية المعقدة التي يصعب تفسيرها بالمنطق البنيوي أو النفسي التقليدي.

وقد تبنّى الباحثون في إطار هذه النظرية عددًا من المفاهيم الأساسية لتفسير قرار الفعل الإجرامي، من بينها: إدراك احتمالية القبض، وشدة العقوبة، وتوافر الفرص، وغياب البدائل

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المشروعة، والتخطيط المسبق (Nagin, 2013). فعلى سبيل المثال، إذا شعر الفرد أن فرص القبض عليه ضئيلة، وأن العقوبة إن وقعت فهي غير رادعة، فإن هذا يعزز من احتمالية اختياره للسلوك الجرمي. وعلى النقيض، فإن البيئة التي ترفع من احتمالية الضبط وتُظهر العقوبة كأمر حتمي وشديد، تقلل من احتمال الإقدام على الفعل الإجرامي (Clarke, 1995).

في السياق العربي، بدأ بعض الباحثين بتوظيف منطق نظرية الاختيار العقلاني في تفسير سلوك الجناة، خاصة في الجرائم المتكررة التي تتسم بالتخطيط المسبق وليس الاندفاع اللحظي (الكريميين وواخرون، 2023). وتشير الأدبيات إلى أن الجناة غالبًا ما يُقيمون البيئة المحيطة من حيث الرقابة الأمنية، وضعف الردع، وإمكانية الفرار، قبل اتخاذ القرار الجرمي (نسيب وبوبيدي، 2023). وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن توافر الفرصة، وانخفاض كفاءة الأجهزة الرقابية، وغياب الوعي المجتمعي، تشكّل عوامل تشجيعية لاتخاذ السلوك الجرمي بوصفه خياراً عقلانيًا له ما يبرره من وجهة نظر الجاني (سعيد، 2023).

كما تشير دراسة الشمري (2021) إلى أن العقوبات وحدها لا تكفي إذا لم يُقرَن تنفيذها بإجراءات تؤكد يقين الوقوع تحت طائلة القانون. فالعبرة ليست في شدة العقوبة فحسب، بل في درجة التوقع بأن الجريمة لن تمر دون حساب. وهذا ما ينسجم تمامًا مع رؤية نظرية الاختيار العقلاني التي تؤكد على أهمية «يقين العقوبة» أكثر من شدّتها في تشكيل القرار الجرمي (Cornish & Clarke, 1987).

وتبعًا لهذه المفاهيم، ظهرت تطبيقات عملية للنظرية ضمن ما يُعرف بـ «الوقاية الوضعية من الجريمة»، وهي مقاربة تقوم على تصميم بيئات تقلل من فرص ارتكاب الجريمة، مثل تركيب كاميرات المراقبة، وتعزيز الإنارة العامة، وزيادة الدوريات، وضبط نقاط الضعف في الفضاءات العامة (Clarke, 1995). وتُشير الأدلة إلى أن هذه الإجراءات تسهم في زيادة الكلفة النفسية والعملية لارتكاب الجريمة، مما يجعل القرار أقل جاذبية (Apel, 2013).

في السياق ذاته، يلفت ناغن (Nagin, 2013) النظر إلى أن تفعيل نظرية الاختيار العقلاني في رسم السياسات الأمنية يتطلب فهمًا دقيقًا لسلوك الجناة وتصوراتهم، وليس مجرد فرض العقوبات بشكل آلي. فالدولة الرادعة هي تلك التي تبني قدرتها على جعل الفعل الجرمي «غير عقلاني» في نظر الفاعل، لأنها جعلت التكاليف ملموسة وفورية ولا يمكن التهرب منها (Paternoster, 2010).

أما في البيئة العربية، فهناك قلة في الدراسات التي حاولت قياس أثر تبني هذه النظرية على تطوير السياسات الأمنية، رغم وجود مؤشرات واضحة على حاجة المؤسسات الأمنية إلى إعادة تصميم استراتيجيات الوقاية من منطلق عقلاني (الشمري، 2021). كما أن أغلب الاستراتيجيات الحالية ما زالت تقوم على التدخل بعد ارتكاب الجريمة، وليس على استباقها بمنع القرار العقلاني قبل أن يتحول إلى فعل (سعيد، 2023).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ويُمكن القول إن أهمية النظرية لا تكمن فقط في تفسير السلوك الإجرامي، بل في توجيه السياسات الوقائية والأمنية نحو التركيز على البيئة المحيطة بالجريمة والعوامل التي تُغري بارتكابها. فكلما زادت الفرص وتراجعت الكلفة وانعدمت العقوبة، زادت احتمالية اتخاذ القرار الجرمي من قبل الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية (Cornish & Clarke, 1987). وهذا ما يجعل النظرية إطاراً فاعلًا لتصميم بيئات أمنية أكثر ذكاء وفعالية.

وعليه يمكن القول ان نظرية الاختيار العقلاني، رغم كونها تُقدّم فهمًا جزئيًا للسلوك الجرمي، إلا أنها تُشكل ركيزة أساسية في بناء نماذج وقائية تعتمد على تحليل منطق القرار عند الفرد، وتعيد توجيه الاهتمام من العوامل الخارجية غير القابلة للتغيير إلى عناصر يمكن التحكم بها مثل تصميم البيئة، وتعزيز المراقبة، وضمان العقوبة. وبالتالي، فإن توظيف هذه النظرية في السياق العربي يُمكن أن يساهم في الانتقال من منطق العقاب المتأخر إلى منطق الوقاية الاستباقية، مما يرفع من كفاءة الحد من الجريمة.

## منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي بشقه الكمي من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من العينة المبحوثة، بوصفه المنهج الأنسب لفهم وتحليل العلاقة بين استخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني وبين فاعلية الحد من الجريمة. ويقوم هذا المنهج على رصد الظاهرة كما هي في الواقع وتحليل أبعادها دون التدخل في المتغيرات أو التلاعب بها، مما يتيح للباحث الكشف عن الأنماط والعلاقات بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في السياق الأمني (Leavy, 2022). كما يسهم المنهج الكمي في تفسير كيفية توظيف الفاعلين الأمنيين لمبادئ الاختيار العقلاني في الردع، والوقاية، وتوجيه السياسات، مما يعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتطبيق.

## إجراءات الدراسة

- تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها ضمن إطار نظرية الاختيار العقلاني.
- اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشقه الكمي وتحديد مجتمع الدراسة من العاملين في الشرطة والأمن الوقائي والنيابة العامة بالضفة الغربية.
- اختيار عينة طبقية عشوائية مكونة من (350) مشاركاً لضمان التمثيل المتوازن.
- بناء أداة الاستبانة وفق أبعاد المتغيرات، والتحقق من صدقها عبر خبراء، وإجراء دراسة استطلاعية للتأكد من وضوحها.
- التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا ثم توزيع الاستبانات على أفراد العينة مع مراعاة السرية والموافقة الطوعية.
- إدخال البيانات إلى برنامج SPSS وتحليلها باستخدام الإحصاءات الوصفية والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

## مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، ويشمل بشكل رئيس جهاز الشرطة المدنية، وجهاز الأمن الوقائي، إضافة إلى أعضاء النيابة العامة ذات الصلة المباشرة بملفات الجريمة. وبالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد أفراد الشرطة في فلسطين لعام 2023 نحو (16,821) شرطيًا، منهم حوالي (7,451) في قطاع غزة، ما يعني أن عدد أفراد الشرطة في الضفة الغربية يُقدَّر بنحو (9,370) شرطيًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). أما جهاز الأمن الوقائي، فيضم ما يقارب (5,000) عنصر في الضفة الغربية، وفق تقديرات منشورة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). وفيما يخص النيابة العامة، تشير بيانات التقرير السنوي الرسمي إلى أن عدد العاملين فيها بالضفة الغربية بلغ (264) موظفًا (النيابة العامة الفلسطينية، 2023). وبذلك يُقدّر الحجم الكلي لمجتمع الدراسة بحوالي (14,634) موظفًا. تم اختيار عينة طبقية عشوائية مكونة من (350) مشاركًا من مختلف المؤسسات الثلاث، موزعين جغرافيًا على محافظات شمال ووسط وجنوب الضفة، بما يضمن تمثيلًا متوازنًا للفئات الوظيفية المرتبطة بمكافحة الجريمة.

وضح الجدول التالي التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة المكوّنة من (350) فردًا من منتسبي الأجهزة الأمنية والنيابة العامة. يبيّن الجدول توزيع المستجيبين وفق ثلاثة متغيرات أساسية هي: الرتبة/الوظيفة الرسمية، سنوات الخدمة، والمستوى التعليمي، وذلك بهدف توصيف العينة بشكل يساعد على فهم خصائصها وتفسير نتائج الدراسة.

**جدول1: التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة (ن=350)**

| المتغير | الفئة | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| الرتبة/الوظيفة الرسمية | ملازم أول فأدنى | 183 | 52.29% |
| | رائد فأعلى | 121 | 34.57% |
| | وكيل نيابة | 46 | 13.14% |
| | المجموع | 350 | 100.00% |
| سنوات الخدمة | أقل من 5 سنوات | 128 | 36.57% |
| | من 5–10 سنوات | 143 | 40.86% |
| | أكثر من 10 سنوات | 79 | 22.57% |
| | المجموع | 350 | 100.00% |
| المستوى التعليمي | دبلوم | 82 | 23.43% |
| | بكالوريوس | 214 | 61.14% |
| | ماجستير فأعلى | 54 | 15.43% |
| | المجموع | 350 | 100.00% |

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يبين الجدول رقم (1) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة التي بلغ عددها (350) فردا من منتسبي الأجهزة الأمنية والنيابة العامة، وذلك وفقا لثلاثة متغيرات أساسية هي الرتبة أو الوظيفة الرسمية، سنوات الخدمة، والمستوى التعليمي. ويظهر من البيانات أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة ملازم أول فأدنى بعدد بلغ (183) فردا بنسبة (52.29%)، تليها فئة رائد فأعلى بعدد (121) فردا بنسبة (34.57%)، ثم فئة وكلاء النيابة بعدد (46) فردا بنسبة (13.14%). أما فيما يتعلق بسنوات الخدمة، فقد تبين أن الفئة الأكثر تمثيلا هي فئة من خمس إلى عشر سنوات بعدد (143) فردا بنسبة (40.86%)، يليها أفراد العينة ممن تقل خدمتهم عن خمس سنوات بعدد (128) فردا بنسبة (36.57%)، في حين جاءت أقل نسبة في فئة أكثر من عشر سنوات بعدد (79) فردا بنسبة (22.57%). وفيما يخص المستوى التعليمي، فقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المستجيبين يحملون شهادة البكالوريوس بعدد (214) فردا بنسبة (61.14%)، يليهم حملة الدبلوم بعدد (82) فردا بنسبة (23.43%)، بينما بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير فأعلى (54) فردا بنسبة (15.43%).

## حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل دور نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة.
- **الحدود المكانية:** تتركز الدراسة في مؤسسات الضبط الجنائي في الضفة الغربية الفلسطينية (الشرطة، الأمن الوقائي، النيابة العامة).
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال النصف الأول من العام 2025، معتمدين على البيانات والتصورات في هذه الفترة.

## التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

### أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2) التالي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة:

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

**جدول2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة**

| رقم الفقرة | المتغير | البعد | نص الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | الوسط الحسابي للبعد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | نظرية الاختيار العقلاني | تصور الفرد للعقوبة | وضوح العقوبات القانونية يعزز التزامي بتطبيق القانون في العمل الميداني. | 3.214 | 0.621 | 64.28 | 3.198 |
| 2 | | | شدة العقوبات المقررة تجعلني أكثر وعيًا بخطورة مخالفة الأنظمة. | 3.167 | 0.735 | 63.34 | |
| 3 | | | إدراكي للعقوبة المتوقعة يمنعني من تجاوز التعليمات الرسمية. | 3.213 | 0.694 | 64.26 | |
| 4 | | إدراك احتمالية القبض عليه | أعتقد أن احتمالية ضبط مرتكبي الجرائم في الميدان مرتفعة. | 2.487 | 0.814 | 49.74 | 2.536 |
| 5 | | | فعالية إجراءات الملاحقة تقلل من فرص إفلات الجناة من العقوبة. | 2.563 | 0.793 | 51.26 | |
| 6 | | | السرعة في ضبط المشتبه بهم تعزز قناعتي بجدية إنفاذ القانون. | 2.558 | 0.746 | 51.16 | |
| 7 | | تقييم المنافع مقابل التكاليف | أرى أن الجناة يتراجعون عن الجريمة عندما تكون تكاليفها أكبر من مكاسبها. | 2.674 | 0.693 | 53.48 | 2.693 |
| 8 | | | كلما ارتفعت المخاطر القانونية قلت جاذبية المكاسب غير المشروعة. | 2.709 | 0.812 | 54.18 | |
| 9 | | | قرارات الأفراد تميل لتجنب الجرائم عندما يدركون أن الكلفة أعلى من المنفعة. | 2.696 | 0.773 | 53.92 | |

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | | توفير فرص عمل بديلة يقلل من الدوافع لارتكاب الجريمة. | 2.481 | 0.725 | 49.62 | 2.523 | |
| 11 | الفرص البديلة | توافر بدائل مشروعة يقلل من احتمالية لجوء الأفراد للجريمة. | 2.537 | 0.781 | 50.74 | | |
| 12 | | البرامج المجتمعية الإيجابية تحد من التفكير في المكاسب غير القانونية. | 2.552 | 0.694 | 51.04 | | |
| 13 | | بعض الجرائم تتطلب تخطيطًا مسبقًا يجعلها أكثر عرضة للكشف. | 3.065 | 0.732 | 61.3 | 3.087 | |
| 14 | التخطيط المسبق | تعقيد خطوات التخطيط للجريمة يزيد من صعوبة تنفيذها. | 3.098 | 0.648 | 61.96 | | |
| 15 | | نقص المعلومات يقلل قدرة الأفراد على التخطيط للجريمة. | 3.099 | 0.713 | 61.98 | | |
| | | المستوى الكلي | 2.878 | | | | |
| 16 | الحد من الجريمة | علنية تنفيذ العقوبات ترفع مستوى الردع في المجتمع. | 3.201 | 0.654 | 64.02 | 3.184 | |
| 17 | | انتشار أخبار العقوبات يقلل من الإقدام على ارتكاب الجرائم. | 3.177 | 0.742 | 63.54 | | |
| 18 | مستوى الردع العام | وجود قوات الأمن في الميدان يعزز شعور الأفراد بالردع. | 3.174 | 0.713 | 63.48 | | |

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19 | | مستوى الردع الخاص | العقوبة التي يتعرض لها الجاني تجعله أقل ميلاً لتكرار الجريمة. | 2.694 | 0.824 | 53.88 | 2.706 |
| 20 | | | التجربة السابقة مع إنفاذ القانون تجعل الفرد أكثر حذراً من المخالفة. | 2.718 | 0.735 | 54.36 | |
| 21 | | | المتابعة الأمنية المستمرة تقلل من تكرار السلوك الإجرامي. | 2.707 | 0.762 | 54.14 | |
| 22 | | الوقاية المسبقة | الإجراءات الوقائية المسبقة تحد من فرص وقوع الجريمة. | 2.913 | 0.684 | 58.26 | 2.936 |
| 23 | | | برامج التوعية الأمنية تقلل من قابلية الأفراد للانخراط في الجريمة. | 2.962 | 0.713 | 59.24 | |
| 24 | | | تعزيز العلاقات المجتمعية يساهم في خفض معدلات الجريمة. | 2.933 | 0.799 | 58.66 | |
| 25 | | السياسات الأمنية القائمة على الردع | زيادة اليقين بالعقوبة أكثر فاعلية من زيادة شدتها. | 2.811 | 0.765 | 56.22 | 2.836 |
| 26 | | | سرعة تطبيق العقوبة تعزز أثرها في الردع. | 2.847 | 0.683 | 56.94 | |
| 27 | | | رفع احتمالية الكشف أكثر جدوى من تشديد العقوبات فقط. | 2.851 | 0.724 | 57.02 | |
| 28 | | انخفاض معدل الجريمة | أشعر بانخفاض معدل الجريمة في محيطي مقارنة بفترات سابقة. | 2.469 | 0.738 | 49.38 | 2.512 |
| 29 | | | ألاحظ تراجعًا في أنماط الجرائم المبلغ عنها. | 2.537 | 0.812 | 50.74 | |
| 30 | | | ارتفاع مستوى الأمان مؤشر على انخفاض معدلات الجريمة. | 2.529 | 0.746 | 50.58 | |
| | | المستوى الكلي | | | | 2.859 | |

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يبين الجدول رقم (2) نتائج تحليل استجابات العينة حول متغير نظرية الاختيار العقلاني بأبعاده المختلفة. فقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط تحقق في بعد تصور الفرد للعقوبة حيث بلغ (3.198)، مما يعكس إدراكا واضحا لدى المستجيبين لدور العقوبة في ضبط السلوك والالتزام بالقانون. كما جاء بعد التخطيط المسبق بمتوسط (3.087) مشيرا إلى أن التخطيط يعد عنصرا مؤثرا في تفسير السلوك الإجرامي. في المقابل، سجل بعد الفرص البديلة أدنى متوسط بقيمة (2.523)، وهو ما يدل على أن المستجيبين لا يرون في توفر البدائل المشروعة عاملا قويا في ردع الأفراد عن ارتكاب الجريمة. أما بعد إدراك احتمالية القبض عليه فقد بلغ متوسطه (2.536)، في حين جاء بعد تقييم المنافع مقابل التكاليف عند (2.693). وبشكل عام، بلغ المتوسط الكلي لمتغير نظرية الاختيار العقلاني (2.878)، مما يشير إلى أن هذا المتغير يحظى بوزن متوسط إلى مرتفع في إدراك المستجيبين.

أما فيما يتعلق بمتغير الحد من الجريمة، فقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط تحقق في بعد مستوى الردع العام حيث بلغ (3.184)، وهو ما يعكس اعتقاد المستجيبين بأهمية تطبيق العقوبات بشكل علني وانتشار أخبارها في تحقيق الردع الجماعي. كما أظهر بعد الوقاية المسبقة متوسطا بلغ (2.936)، دالا على أن الإجراءات الوقائية والتوعية المجتمعية تعد عوامل معتبرة في الحد من الجريمة. أما بعد السياسات الأمنية القائمة على الردع فقد جاء بمتوسط (2.836) مشيرا إلى وعي المستجيبين بأهمية تعزيز اليقين بالعقوبة وسرعة تنفيذها. في المقابل، جاء بعد مستوى الردع الخاص بمتوسط (2.706) وهو أقل من الردع العام، مما يدل على أن العقوبة الفردية لا تحقق ذات الأثر. وكان أدنى متوسط في بعد انخفاض معدل الجريمة بقيمة (2.512)، الأمر الذي يعكس أن المستجيبين لا يلمسون بوضوح تراجعا في معدلات الجريمة في بيئتهم العملية. وبلغ المتوسط الكلي لهذا المتغير (2.859)، مما يشير إلى مستوى متوسط في إدراك فاعلية التدابير المتخذة للحد من الجريمة.

## ثانيا: معامل الثبات

تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach'sAlpha الموضح في الجدول رقم (3) حيث يبين معامل الثبات لأداة الدراسة.

**جدول3: معاملات الثبات لأداة الدراسة**

| الأبعاد | كرونباخ الفا |
|---|---|
| نظرية الاختيار العقلاني | 0.767 |
| تصور الفرد للعقوبة | 0.816 |
| إدراك احتمالية القبض عليه | 0.703 |
| تقييم المنافع مقابل التكاليف | 0.719 |

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

| | |
|---|---|
| الفرص البديلة | 0.794 |
| التخطيط المسبق | 0.836 |
| الحد من الجريمة | 0.754 |
| مستوى الردع العام | 0.795 |
| مستوى الردع الخاص | 0.743 |
| الوقاية المسبقة | 0.748 |
| السياسات الأمنية القائمة على الردع | 0.771 |
| انخفاض معدل الجريمة | 0.736 |

يوضح الجدول (3) معاملات الثبات لأداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث أظهرت جميع الأبعاد مستوى ثبات جيد تجاوز الحد المقبول إحصائيًا (0.70)، مما يدل على اتساق داخلي مرتفع لفقرات الاستبانة. وقد تراوحت معاملات الثبات لأبعاد نظرية الاختيار العقلاني بين 0.703 لبُعد إدراك احتمالية القبض عليه، و0.836 لبُعد التخطيط المسبق، مما يعكس موثوقية مقبولة إلى مرتفعة. أما بالنسبة لأبعاد الحد من الجريمة، فقد تراوحت بين 0.736 لبُعد انخفاض معدل الجريمة، و0.795 لبُعد مستوى الردع العام، وهو ما يؤكد صلاحية الأداة لقياس المفاهيم التي تستهدفها الدراسة بدقة وثبات.

**ثالث: اختبار الفرضيات**

لاختبار الفرضيات تم اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

**جدول 4: اختبار فرضيات الدراسة**

| رقم الفرضية | بيتا | R2 | ف | ت | الفا | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| H1 | 0.247 | 0.235 | 12.579 | 3.677 | 0.000 | معنوية |
| H1.1 | 0.269 | 0.217 | 7.094 | 4.192 | 0.017 | معنوية |
| H1.2 | 0.371 | 0.291 | 6.137 | 5.437 | 0.005 | معنوية |
| H1.3 | 0.411 | 0.304 | 5.471 | 3.243 | 0.031 | معنوية |
| H1.4 | 0.209 | 0.217 | 5.698 | 3.099 | 0.010 | معنوية |

## الفرضية الرئيسية

**H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة.**

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

تشير نتائج تحليل الفرضية الرئيسية إلى وجود أثر معنوي بين استخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني والحد من الجريمة، حيث بلغت قيمة بيتا (0.247) مما يدل على وجود تأثير متوسط الاتجاه، فيما كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.235$)، أي أن النظرية تفسر ما نسبته 23.5% من التباين في مستوى التعامل مع الجريمة، وهي نسبة مقبولة في الدراسات الاجتماعية. كما بلغت قيمة (ف = 12.579) و(ت = 3.677) وكانت قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.000$)، مما يؤكد معنوية النموذج ويدعم الفرضية.

وتُظهر هذه النتيجة أن توظيف منطق نظرية الاختيار العقلاني يساهم فعليًا في تحسين أدوات مواجهة الجريمة، وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه دراسة (Cornish & Clarke, 1987) التي أكدت أن الجريمة يمكن تقليصها إذا تم رفع كلفة ارتكابها وتقليص جدواها الاقتصادية من وجهة نظر الجاني. كما دعمت دراسة الشمري (2021) الاتجاه نفسه، حيث أظهرت أن النماذج الأمنية المستندة إلى تقدير عقلاني للمخاطر والعقوبات أكثر فاعلية في الحد من الجرائم مقارنة بالأساليب التقليدية التي تركز على العقاب فقط. وبالتالي، تُعزز النتيجة الحالية وجاهة استخدام هذه النظرية كمدخل توجيهي للسياسات الأمنية.

**الفرضية الفرعية الاولى**

**H1.1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في تعزيز مستوى الردع العام تجاه الجريمة.

أظهرت نتائج الفرضية H1.1 وجود أثر دال إحصائيًا بين استخدام النظرية ومستوى الردع العام، حيث سجلت قيمة بيتا (0.269) وهي تشير إلى أثر إيجابي متوسط، بينما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.217$)، مما يدل على تفسير ما نسبته 21.7% من التباين في مستوى الردع العام. وبلغت قيمة (ت = 4.192) ودلالة إحصائية ($\alpha = 0.017$)، وهو أقل من 0.05، مما يثبت معنوية الأثر ويدعم صحة الفرضية.

هذه النتيجة تشير إلى أن إدراك المجرمين لارتفاع فرص العقوبة وشدتها يقلل من احتمالية ارتكاب الجريمة من قبل الآخرين أيضًا، وهو ما يُعرف بمفهوم الردع العام. وقد أكدت دراسة Nagin (2013) هذا المفهوم حين أظهرت أن مجرد نشر معلومات عن العقوبات أو تفعيل أدوات المراقبة يؤثر في إدراك المجتمع للعقوبة المحتملة، وبالتالي يُخفض من الميل نحو الجريمة. كما دعمت دراسة الكريميين وواخرون (2023) هذه النتيجة في السياق العربي، حيث أثبتت أن الردع العام يزداد فعالية حين تكون العقوبات متوقعة وواضحة ومطبّقة بعدل وانتظام.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

**الفرضية الفرعية الثانية**

H1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في تحسين مستوى الردع الخاص لدى مرتكبي الجرائم.

تشير نتائج الفرضية H1.2 إلى وجود أثر دال وقوي، حيث بلغت قيمة بيتا (0.371) وهي الأعلى بين جميع الفرضيات، مما يشير إلى أثر واضح وفعّال، كما بلغ 0.291) $R^2$) أي أن 29.1% من التباين في الردع الخاص يُفسَّر باستخدام النظرية. أما قيمة ت (5.437) ودلالة (0.005) α، فهما يدعمان التأثير الإحصائي القوي ويؤكدان قبول الفرضية.

تفسير هذه النتيجة يرتبط بالأساس بفكرة أن التجربة الشخصية مع العقوبة أو النظام الأمني تعيد تشكيل حسابات الفرد المستقبلية، مما يقلل من احتمال تكرار الجريمة. وقد أظهرت دراسة (Apel 2013) أن الأفراد الذين اختبروا العقوبة فعليًا يعيدون النظر في قراراتهم الإجرامية لاحقًا، مما يجعل الردع الخاص أكثر فاعلية حين تكون الإجراءات عادلة وواضحة. كما خلصت دراسة نسيب وبوبيدي (2023) إلى أن الجناة الذين واجهوا عقوبة حتمية أعادوا تقييم جدوى السلوك الإجرامي وقلّ ميلهم لتكراره، خاصة في البيئات التي تفعّل أدوات المراقبة والاستجابة السريعة.

**الفرضية الفرعية الثالثة**

**H1.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في تفعيل التدابير الوقائية المسبقة لمواجهة الجريمة.**

سجلت الفرضية H1.3 قيمة بيتا مرتفعة نسبيًا (0.411) ومعامل تفسير ($R^2 = 0.304$)، وهو ما يشير إلى أن استخدام النظرية يفسر 30.4% من تفعيل التدابير الوقائية، وهي نسبة ذات دلالة قوية. كما بلغت قيمة (ت = 3.243) و($\alpha = 0.031$)، ما يدل على دلالة إحصائية واضحة وقبول للفرضية.

تؤكد هذه النتيجة أن النظرية توفر أساسًا لتصميم بيئات تقلل من فرص ارتكاب الجريمة قبل وقوعها، وهو ما يتفق مع مبادئ «الوقاية الوضعية» التي طُورت لاحقًا استنادًا إلى منطق الاختيار العقلاني. وقد أشار Clarke 1995) إلى أن تغيير البيئة المادية والاجتماعية يجعل القرار الإجرامي غير جذّاب عقلانيًا. كما دعمت دراسة سعيد (2023) ذلك بقولها إن التدخل الوقائي المبكر الذي يمنع الفرصة أو يعقّد تنفيذ الجريمة يُعد من أنجع أساليب تقليل السلوك الجرمي دون الحاجة إلى عقوبة لاحقة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

**الفرضية الفرعية الرابعة**

**H1.4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في توجيه السياسات الأمنية نحو الحد من الجريمة.**

بيّنت نتائج الفرضية H1.4 وجود أثر دال بين استخدام منطق النظرية وتوجيه السياسات الأمنية، حيث بلغت قيمة بيتا (0.209) و($R^2$ 0.217)، مما يدل على تفسير متوسّط للتباين في هذا البُعد. وقد كانت قيمة (ت = 3.099) و($\alpha = 0.010$) كلاهما يدعمان معنوية النموذج ويدفعان نحو قبول الفرضية.

هذه النتيجة توضح أن نظرية الاختيار العقلاني ليست فقط إطاراً تفسيريًا، بل تصلح كأداة لتوجيه القرار الأمني والسياسات الوقائية. وقد أظهرت دراسة (Paternoster 2010) أن الدول التي اعتمدت على تحليل عقلانية الجناة صاغت سياسات مرنة وفعّالة تراعي تحليل السلوك السابق لا مجرد العقوبة. وبيّنت دراسة الشمري (2021) في السياق السعودي أن إدماج مبادئ التحليل العقلي في التخطيط الأمني رفع من فعالية الاستجابة وخفّض من معدلات الجريمة في بعض المحافظات.

## النتائج

كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

- أظهرت استجابات الأجهزة الأمنية والنيابة العامة أن تصور العقوبة يمثل البعد الأعلى بمتوسط (3.198)، يليه بعد التخطيط المسبق بمتوسط (3.087)، في حين سجل بعد الفرص البديلة أدنى متوسط بقيمة (2.523) يليه إدراك احتمالية القبض بمتوسط (2.536).
- بينت النتائج أن مستوى الردع العام جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.184)، تلاه بعد الوقاية المسبقة بمتوسط (2.936)، بينما حقق بعد الردع الخاص متوسطاً بلغ (2.706)، في حين سجل بعد انخفاض معدل الجريمة أدنى متوسط عند (2.512).
- كشفت الدراسة عن وجود أثر دال إحصائيًا لاستخدام منطق نظرية الاختيار العقلاني في الحد من الجريمة، حيث فسرت النظرية نسبة معتبرة من التباين في فعالية الإجراءات الأمنية.
- أظهرت النتائج أن نظرية الاختيار العقلاني تسهم بشكل ملحوظ في تعزيز مستوى الردع العام، من خلال رفع إدراك الأفراد لاحتمالية القبض وشدة العقوبة.
- بينت الدراسة وجود أثر قوي لاستخدام النظرية في تحسين الردع الخاص، حيث تبين أن التجربة الشخصية للعقوبة تؤثر في إعادة تشكيل سلوك الجناة وتقليل فرص تكرار الجريمة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- أوضحت النتائج أن استخدام منطق النظرية يُعد من أبرز المحددات في تفعيل التدابير الوقائية المسبقة، من خلال تصميم بيئات أقل جاذبية لارتكاب الجريمة.
- أظهرت النتائج أيضًا أن النظرية توفر إطاراً فاعلًا لتوجيه السياسات الأمنية نحو معالجة مسببات الجريمة، بما يعزز من مرونة التدخل الأمني وكفاءته.

## التوصيات

بناء على النتائج قامت الدراسة باقتراح التوصيات التالية:

- توجيه الجهود المؤسسية نحو تعزيز إدراك العقوبة وتحسين آليات التخطيط الوقائي من خلال تطوير برامج متخصصة، مع التركيز على توفير بدائل عملية تقلل من الدوافع المؤدية إلى ارتكاب الجريمة.
- تطوير السياسات الأمنية باتجاه تدعيم الردع العام والوقاية المسبقة، مع تحسين أدوات الردع الخاص، وإبراز نتائج التدابير الأمنية والنيابية بما يعزز إدراك المؤسسات بفاعلية الجهود المبذولة في خفض معدلات الجريمة.
- توصي الدراسة بتبني سياسات أمنية تعتمد على تحليل عقلاني لسلوك الجناة، من خلال دراسة قراراتهم المحتملة وتقديرهم للمخاطر قبل وقوع الجريمة.
- ضرورة تفعيل أدوات الردع العام عبر الحملات التوعوية وتوضيح العقوبات، بما يعزز من إدراك المواطنين لخطورة الجريمة وعواقبها القانونية.
- تعزيز فعالية الردع الخاص من خلال ضمان سرعة تنفيذ العقوبات، وتحقيق العدالة الإجرائية، بما يقلل من فرص العودة للسلوك الجرمي.
- الاستثمار في التدابير الوقائية الوضعية (مثل المراقبة، الإضاءة، تصميم الأماكن العامة)، للحد من فرص ارتكاب الجريمة وتحويلها إلى خيار غير عقلاني.
- تضمين مبادئ نظرية الاختيار العقلاني في إعداد وتحديث السياسات الأمنية، من خلال إشراك الخبراء في تحليل دوافع الجريمة وبناء نماذج استباقية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

## المصادر والمراجع

### أولا: المراجع العربية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). عدد أفراد الشرطة حسب المنطقة والجنس، استرجعت من: https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3635

سعيد، عبد الرزاق عبد الله (2023). النظريات الحديثة للوقاية من الجريمة. مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، 26(3): 283–300.

الشمري، عياد عصويد عيد (2021). تطبيق عوامل الردع العام على مرتكبي جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية،37(1).

الكريميين، أيمن، والجبور، رامي، والخوالدة، عرين (2023). تفسير جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 50(2): 410–425.

نسيب، جمال، وبوبيدي، لامية (2023). قراءة سوسيو نقدية لمضامين بعض النظريات السوسيولوجية الحديثة المفسرة للجريمة: الاختيار العقلاني، أسلوب الحياة، والنشاط الرتيب أنموذجًا، مجلة دراسات وأبحاث، 15(1): 167–177.

النيابة العامة الفلسطينية (2023). التقرير السنوي 2022، استرجعت من: https://info.wafa.ps/files/pdf/ca24c2b2-73eb-4c21-be41-a97954b797dd.pdf

### ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Al-Karimiyeen, A., Al-Jbour, R., & Al-Khawalda, A. (2023). Interpretation of the crime of theft in light of the rational choice theory. Dirasat: Human and Social Sciences, 50(2): 410–425.

Nassib, J. & Boubidi, L. (2023). A socio-critical reading of the contents of some modern sociological theories explaining crime: Rational choice, lifestyle, and routine activity as models. Journal of Studies and Research, 15(1):167–177.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2023). Number of police officers by region and gender. Retrieved from: https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3635

Palestinian Public Prosecution. (2023). Annual report 2022. Retrieved from: https://info.wafa.ps/files/pdf/ca24c2b273-eb-4c21-be41-a97954b797dd.pdf

Saeed, A. A. (2023). Modern theories of crime prevention. Al-Fath Journal of Educational and Psychological Research, 26(3), 283–300.

Al-Shammari, A. (2021). Application of general deterrence factors to perpetrators of intentional homicide in the Kingdom of Saudi Arabia. Arab Journal of Security Studies, 37(1).

## ثالثاً: المراجع الأجنبية

Apel, R. (2013). Sanctions, perceptions, and crime: Implications for criminal deterrence. Journal of Quantitative Criminology, 29(1): 67–101.

Clarke, R. (1995). Situational crime prevention. Crime and Justice, 19: 91–150.

Cornish, D. & Clarke, R. (1987). Understanding crime displacement: An application of rational choice theory. Criminology, 25(4): 933–947.

Leavy, P. (2022). Research Design: Quantitative, Qualitative, Mixed Methods, Arts-Based, and Community-Based Participatory Research Approaches. Guilford Publications.

Nagin, D. (2013). Deterrence in the twenty-first century. Crime and Justice, 42(1): 199–263.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2024a). Main indicators related to crime and victimization in West Bank 1996–2023.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2024b). Reported criminal offenses in Palestine by type of criminal offense and governorate, 2023 [Data tables].

Paternoster, R. (2010). How much do we really know about criminal deterrence? The Journal of Criminal Law and Criminology, 100(3): 765–824.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-009 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854